"نحاول فقط أن نمنح مستقبلاً لأطفالنا": الإعتماد على الذات للاجئين السوريين في إقليم كوردستان العراق

المجلس النرويجي
للاجئين

"نحاول فقط أن نمنح مستقبلاً لأطفالنا": الإعتماد على الذات للاجئين السوريين في إقليم كوردستان العراق

تشرين الأول 2022

المجلس النرويجي للاجئين (NRC) هو منظمة إنسانية مستقلة تساعد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار. في الأزمات المنتشرة في 40 دولة، يقدم المجلس النرويجي للاجئين مساعدات طارئة وطويلة الأمد لملايين الأشخاص كل عام. يعمل المجلس النرويجي للاجئين على تعزيز حقوق النازحين والدفاع عنها محليًا ووطنيًا وعلى النطاق العالمي.

صورة الغلاف: محمد خليل، وهو في الأصل مزارع من ديريك، سوريا، يجد الآن ملجأً في مخيم دوميز1 داخل إقليم كوردستان العراق. تصوير: أحمد كاكا/المجلس النرويجي للاجئين.

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Norwegian Ministry
of Foreign Affairs

جدول المحتويات

مقدمة 6
المنهجية 7
المصطلحات 7
النتائج 9
1 تأثير انخفاض المساعدات الإغاثية 9
2 الوصول العادل إلى التعليم 12
3 التوظيف الرسمي والدخل 14
4 العوائق التي تحول دون الإعتماد على الذات والحلول الدائمة 17
الخلاصة 19
التوصيات 21
إلى حكومة إقليم كوردستان 21
إلى المنظمات غير الحكومية الإنسانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 22
إلى الجهات المانحة 22
المراجع 23

المقدمة

منذ عام 2012، استضاف إقليم كوردستان العراق بسخاء أكثرمن 260,000 لاجئ فروا من الصراع والعنف في سوريا، على مر السنين، عملت حكومة إقليم كوردستان مع الشركاء في المجال الإنساني لبدء سياسات ملموسة تسمح بدرجة من الاعتماد على الذات للمجتمع غير القادر على العودة إلى ديارهم، بما في ذلك تصاريح الإقامة المتجددة، والوصول المحدود إلى سوق العمل، وزيادة الوصول إلى التعليم، على سبيل المثال، تسعى سياسة دمج تعليم اللاجئين (REIP)[1] إلى تعزيز الوصول العادل إلى التعليم، ودعم التماسك الاجتماعي، ودمج الأطفال من أصل سوري تدريجياً في المجتمعات الكردية المضيفة من خلال نظام التعليم الرسمي.

وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت، لا تزال هناك بعض التحديات. بعد مرور ما يقرب من 12 عاماً على نزوحهم، يواجه اللاجئون السوريون مستقبلاً غامضاً كلاجئين في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وفي الآونة الأخيرة، وبينما لا تزال الظروف في سوريا غير محتملة للعودة المستدامة، أشارت لبنان والأردن وتركيا إلى نيتها إعادة اللاجئين إلى وطنهم، وفي حين اتخذ العراق خطوات مهمة لدعم ودمج السوريين في إقليم كوردستان، قامت بغداد أيضاً بترحيل ثلاثة أكراد سوريين مؤخراً إلى دمشق[2] وإحتجزت 70 آخرين بزعم انتهاك[3] نظام الإقامة، لا يتوافق ترحيل اللاجئين إلى سوريا مع موقف "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" بشأن تسهيل العودة أو الترويج لها في هذا الوقت، وقد يرقى إلى مستوى الإعادة القسرية بموجب القانون الدولي[4]، ونظراً لطبيعة الاستجابة التي طال أمدها، والانخفاض الحاد في التمويل الإنساني، وعدم استدامة العودة على المدى القريب، فمن المهم الاستفادة من مكاسب السياسات وتوسيع نطاقها لدعم آفاق التوصل إلى حلول دائمة في إقليم كوردستان العراق.

يدعم المجلس النرويجي للاجئين (NRC) اللاجئين والمجتمعات المضيفة في إقليم كوردستان العراق منذ عام 2012، حيث يوفر لهم التعليم والمساعدة القانونية والمأوى و النظافة العامة والمساعدة في سبل العيش. بالتزامن مع البرمجة، عمل المجلس النرويجي للاجئين جنباً إلى جنب مع السلطات والأمم المتحدة على التطوير والدعوة الى السياسات والممارسات التي تعترف وتستجيب للاحتياجات والحقوق المحددة للاجئين، وإحتياجات المجتمعات المضيفة.

بدعم من وزارة الدولة للهجرة السويسرية (SEM)، يستخدم هذا التقرير بيانات المسح والرؤى الميدانية والخبرة البرامجية للمجلس النرويجي للاجئين لتقييم العوائق المتبقية أمام الحلول الدائمة للاجئين السوريين في العراق، وعلى وجه التحديد، يقيم التقرير الفرص ونقاط الضعف عبر أربعة أفكار رئيسية: **تأثير انخفاض مساعدات المعونة، والوصول العادل إلى التعليم، والحصول على التوظيف الرسمي والدخل، وتصورات اللاجئين حول الاعتماد على الذات والحلول الدائمة.**

المنهجية

لفهم الفرص والعوائق التي تحول دون التوصل إلى حلول دائمة للاجئين السوريين، يستخدم التقرير ثلاثة تيارات من البيانات: دراسة إستقصائية شملت 546 لاجئاً يعيشون في المخيمات والمناطق الحضرية، مناقشات جماعية مركزة مع اللاجئين والمجتمعات المضيفة، والأبحاث المكتبية، بالإضافة إلى ذلك، تم إستخلاص النتائج من خلال رؤى الزملاء في المنظمات الشريكة، ومن خلال المشاورات مع الأفراد في الوزارات الرئيسية في إقليم كوردستان.

في تموز 2023، أجرى المجلس النرويجي للاجئين دراسة استقصائية شملت 546 أسرة داخل المخيم (دوميز 1 و2، غويلان، بردرش) وخارج المخيمات في جميع أنحاء محافظة دهوك[5] ، بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء أربع مناقشات جماعية مركزة في شهر آب في كل من المخيمات والمناطق الحضرية، وتم تثليث النتائج من خلال البحث المكتبي.

شارك في كتابة هذا التقرير عبد الله عمر ياسين وإمرول إسلام، بمساهمة من تشارلز تشرشل أويسي وجيهات عبد الله ميرخان ومارتن كلاتربوك وسماح حديد وسوزان ديتيرا ونور طاهر وأحمد كاكا.

يود المجلس النرويجي للاجئين (NRC) أن يعبر عن امتنانه للدعم السخي الذي قدمته وزارة الدولة للهجرة السويسرية (SEM)، ولفرق الرصد والتقييم التابعة للمجلس النرويجي للاجئين، ولأفراد المجتمع الذين استثمروا الوقت والجهد في إثراء التحليل.

المصطلحات

يقيم هذا التقرير الشروط المسبقة التي تدعم الاعتماد على الذات لدعم الحلول الدائمة، وتتوافق الأطر المستخدمة مع تلك الخاصة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)[6]، ومع الالتزامات المنصوص عليها في الخطة الإقليمية لتعزيز قدرة اللاجئين على الصمود (3RP)[7]، والتي تم تصميمها لدمج النهج الإنساني والتنموي في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين.

ولغراض هذا التقرير، تم وضع الحلول الدائمة للاجئين السوريين ضمن استراتيجية الحماية والحلول الشاملة[8] التي تسعى إلى: 1) دعم قدرة البلد المضيف والمجتمع على الصمود، 2) تمكين اللاجئين من الاعتماد على أنفسهم، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات وفرص العمل القانونية وسبل العيش، 3) توسيع نطاق الوصول إلى إعادة التوطين في بلدان ثالثة وغيرها من المسارات التكميلية، 4) خطة لعودة اللاجئين إلى سوريا، على أساس طوعي، عندما تتوفر الظروف اللازمة لعودة آمنة وكريمة ومستدامة.

يمكن تعريف الاعتماد على الذات، وهو أحد مكونات الحلول الدائمة، بأنه قدرة اللاجئين على تلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية بشكل مستدام، والسعي إلى الانتقال من الاعتماد على المساعدات الإنسانية إلى دمج اللاجئين في الاقتصادات الرسمية القائمة.

يعد الوصول إلى فرص الاعتماد على الذات في حالات النزاع والنزوح، لا سيما للأطفال والمراهقين والشباب اللاجئين أمراً ضرورياً لتعزيز التعافي والاستقرار والحد من مخاطر الحماية المختلفة عبر التركيبة السكانية، وبناء القدرة على الصمود الفردي والأسري والمجتمعي، إن الغياب المطول لفرص الإعتماد على الذات للأطفال والشباب اللاجئين يمكن أن يشكل تحديات كبيرة أمام الحلول الدائمة ويؤدي إلى مخاطر حماية كبيرة ذات عواقب بعيدة المدى، وغالباً ما تكون بين الأجيال، إلا أن الاعتماد على الذات يكون على مستوى الفرد، بينما تشمل الحلول الدائمة الدعم على مستوى المجتمع والمنظومة.[9]

ملاحظتان قصيرتان:

- حفاظاً على السرية، تم تغيير جميع أسماء المشاركين.
- يستند التقرير إلى مسوحات ومشاورات مع اللاجئين السوريين المقيمين في محافظة دهوك فقط، وليس في إقليم كوردستان على نطاق أوسع، اعتباراً من تموز 2023، تستضيف دهوك حوالي 25 بالمائة من السوريين في العراق. يعيش ما يقارب من 50,706 من اللاجئين السوريين في دهوك في أربعة مخيمات بينما يعيش الباقون في تجمعات حضرية.

مخيم بردرش للاجئين السوريين في محافظة دهوك، العراق. تصوير: أحمد كاكا/المجلس النرويجي للاجئين.

النتائج

• **3 من كل 5 لاجئين سوريين يكسبون أقل من 200 دولار أمريكي شهرياً**، وهذا أقل من الحد الأدنى للأجور البالغ 239 دولاراً أمريكياً الذي حدده مجلس الوزراء العراقي بموجب المادة 63 من قانون العمل العراقي[10] لعام 2015، ويؤدي ذلك إلى تعميق هشاشة السكان المستضعفين فعلاً.

• **يعمل أكثر من نصف المشاركين في المسح في القطاع غير الرسمي وغير المنظم، وأفاد حوالي ثلث اللاجئين بأنهم عاطلون عن العمل**، أفاد غالبية اللاجئين بصعوبة العثور على وظائف رسمية باعتبارهم سوريين.

• **3 من كل 4 لاجئين سوريين مدينون ويقترضون المال لتغطية نفقاتهم اليومية**، يمكن فهم المديونية في مجتمع اللاجئين على مستوى المجتمع، مع شيوع آليات التكيف السلبية والاستغلال ونقاط الضعف المرتبطة بها.

• في حين يتمتع اللاجئون بإمكانية الوصول إلى التعليم في إقليم كوردستان العراق، ويُنظر إلى سياسة دمج تعليم اللاجئين (REIP) على أنها خطوة في الاتجاه الصحيح، **يواجه الأطفال صعوبة في اللحاق بأقرانهم دون برامج معجلة تدعمها الوكالات الإنسانية.**

• أفاد 4 من كل 5 لاجئين أنهم لم يتمكنوا من بدء أعمال تجارية صغيرة في العام الماضي بسبب نقص رأس المال والعوائق التي تحول دون الوصول إلى خيارات التمويل الرسمية.

يركز هذا التقرير على أربع قضايا رئيسية ذات أهمية خاصة: **تأثير انخفاض مساعدات المعونة، والوصول العادل إلى التعليم، والإيرادات والمصروفات والإعتماد على الذات والحلول الدائمة.**

1. تأثير انخفاض المساعدات الإغاثية

"أتريد مني أن أتصل بالإسعاف؟ يمكننا أن ننتظر معاً ونرى ما إذا كانوا سيأتون أم لا"

في حين أن الإستجابات المطولة للاجئين السوريين أدت إلى تحول متعمد من الإعتماد على المساعدات نحو البرمجة لدعم الإعتماد على الذات، فقد شعر اللاجئون في إقليم كوردستان العراق بالإنسحاب المنتظم لوكالات الإغاثة بشكل حاد.

على مر السنين، أفادت التقارير أن الظروف في المخيمات تدهورت مع تراجع الدعم المقدم من المنظمات الدولية، ويرتبط إنخفاض الدعم المقدم من المنظمات بشكل مباشر بانخفاض تمويل الدعم الإنساني للإستجابة للاجئين السوريين، حيث تم قطع الحصص الغذائية الشهرية[11]، وتأثرت إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية. بالنسبة لخديجة، فإن نقص الخدمات الصحية يثير القلق:

"العيادة الصحية الوحيدة هنا تفتح لبضع ساعات فقط وتغلق عند الساعة الواحدة بعد الظهر، **يوجد رقم سيارة إسعاف ولكن لا توجد إستجابة، أتريد مني أن أتصل بالإسعاف؟ يمكننا أن ننتظر معاً ونرى ما إذا كانوا سيأتون أم لا، ماذا يحدث إذا مرض أطفالنا في الليل؟"**

ويعتقد اللاجئون، وخاصة في المخيمات، أنه "إذا غادرت المنظمات غير الحكومية، فقد يصبحون عرضة للخطر"، على وجه التحديد، سلط المشاركون الضوء على قضية المكتومين[12] – خوفاً من أنه إذا قللت المنظمات غير الحكومية من وجودها، فسوف تقل الأنظار على المخيمات، مما يعني زيادة خطر "المداهمات" على الأشخاص الذين قد لا يكون لديهم أي وثائق من سوريا أو العراق، وفي مخيمات دوميز، تشير التقديرات إلى أن ما بين خمسة إلى عشرة بالمائة من السكان هم من المكتومين، على الرغم من أن هذه البيانات تحتاج إلى مزيد من التثليث.

عملية الحصول على الإقامة في إقليم كوردستان العراق طويلة ومشددة، عند الدخول إلى إقليم كوردستان العراق، يتم توجيه اللاجئين إلى مكتب الإقامة، يتم منح التصاريح بعد الحصول على: كتاب موافقة من جهاز الأمن (الآسايش)، وشهادة طالب اللجوء من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإثبات عنوان من المختار أو إدارة المخيم إذا كان يقيم في المخيم، وتحليل دم لإختبار الأمراض المعدية، وإثبات جنسية صادر عن الحكومة السورية، بالنسبة لبعض اللاجئين، كان تلبية هذه الشروط أمراً صعباً، خاصة بالنسبة لأولئك الفارين من العنف من المناطق المتنازع عليها مثل روج آفا، والتي لا تعترف سلطات إقليم كوردستان العراق بوثائقهم.

يجب أيضاً تجديد إقامات اللاجئين السوريين سنوياً، تتطلب التجديدات أن يحمل مقدم الطلب شهادة طالب لجوء سارية المفعول من المفوضية، أو خطاب

هيثم، لاجئ سوري، يقف خارج خيمته في مخيم بردرش، محافظة دهوك، العراق. تصوير: أحمد كاكا/المجلس النرويجي للاجئين.

من المفوضية يوضح أي تأخير من جانب الوكالة، أغلبية السوريين المشاركين في هذا التقرير انتهت صلاحية شهادات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي يحملونها، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تراكم الحالات خلال جائحة كوفيد19-، قد يؤدي عدم تجديد الإقامات في الوقت المحدد إلى غرامة يومية قدرها 20,000 دينار عراقي.

يتمتع اللاجئون الذين يعيشون في المخيمات وأولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية بنفس الوضع القانوني، إقامة قابلة للتجديد توفر الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التوظيف والتعليم والرعاية الصحية، كان التأخير في التجديد وتكلفة النقل من وإلى مديرية الإقامة هو الشغل الشاغل للمشاركين، كان لدى جميع اللاجئين الذين شاركوا في هذه الدراسة إقامات رسمية، لكن إقامات عدد قليل منهم انتهت صلاحيتها.

التكاليف المرتبطة بالإقامات منتهية الصلاحية باهظة، حيث يتم فرض غرامة يومية قدرها 20,000 دينار عراقي، هناك سبب أو اثنان لانتهاء صلاحية الإقامات: إما الفشل في التجديد بسبب الرقابة أو بسبب تراكم طلبات المفوضية، أو بسبب عوائق الإجراءات الحكومية، أفاد العديد من المشاركين أنهم تعرضوا "للف والدوران" وكانوا ينتظرون لعدة أشهر لحل حالات التجديد، تنشأ المشكلات عادةً عندما يستلزم إضافة أفراد إضافيين من العائلة إلى شهادة المفوضية أو عند الحاجة إلى إستبعادهم بسبب الطلاق أو الوفاة.

يسمح تصريح الإقامة الساري بشكل عام بحرية التنقل داخل إقليم كوردستان العراق عبر المحافظات الثلاث، في حال أراد اللاجئون الإنتقال إلى محافظة أخرى، فيجب أن يكون لديهم بطاقة إقامة سارية المفعول، وقد يؤدي عدم إبلاغ السلطات إلى فرض عقوبات مالية إضافية. ومع ذلك, من الناحية العملية، هناك أيضاً بعض التباين بين المحافظات الثلاث حول كيفية معاملة اللاجئين السوريين، مما قد يعيق حركتهم داخل إقليم كوردستان العراق. لا يسمح تصريح الإقامة في إقليم كوردستان العراق و/أو شهادة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالسفر إلى أجزاء أخرى من العراق، الأمر الذي يتطلب عادةً الحصول على تأشيرةمن خلال الحكومة الفيدرالية في بغداد

إن الطبيعة الدورية لتجديد الإقامة من خلال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعني أن اللاجئين بحاجة إلى الوصول المستمر إلى المساعدة القانونية والاستشارة. ومع ذلك, على مر السنين، سلط اللاجئون الضوء على انخفاض جودة الخدمات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمساعدة القانونية والتعليم. وتُفيد التقارير أن استجابات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد تباطأت، وتدهورت درجة الدعم المقدم. وسلط المشاركون الضوء على حالات الأسماء المسجلة بشكل خاطيء، أو المستندات التي وضعت في غير مكانها والتي أعاقت تجديد الإقامة وأصبحت متراكمة. وبدون الإقامة، لا يستطيع اللاجئون الانتقال من المخيمات. وتحدّثَ حسن، 71 عاماً، عن ابنته التي ظلت تراجع السلطات لمدة تقارب العام لتجديد إقامتها، واضطرت إلى دفع غرامات تقارب 250,000دينار عراقي. يقول حسن: **"تقول العديد من الوكالات إنها هنا، لكنني لا أرى سوى الشعارات. يأتي الناس ويخبروننا أنهم هنا للمساعدة، لكنهم لا يعرفون حتى كيف يتحدثون إلينا بشكل صحيح".**

ومع عدم قدرتهم على مغادرة المخيمات بسبب انخفاض الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة، يعيش اللاجئون بشكل متزايد في مناطق مزدحمة. علي،

72 عاماً، يعيش مع أطفاله الذين كونوا أسراً خاصة بهم: **"نحن ثلاث عائلات تحت سقف واحد، ابني متزوج لكنه لا يستطيع استئجار منزل آخر، ابنتي مطلقة وليس لديها مكان تذهب إليه، نحن متزاحمون في منزل لا تتجاوز مساحته 100 قدم مربع".**

لا تقتصر التحديات التي يواجهها اللاجئون في إقليم كوردستان العراق على المخيمات فقط، حيث تعيش نسبة كبيرة من اللاجئين السوريين في تجمعات حضرية في مناطق فرعية مثل سميل وزاخو.

تختلف تصورات الحياة في المخيمات بشكل كبير بين "المقيمين داخل المخيمات وخارجها"، يعتقد اللاجئون في المناطق الحضرية أن أولئك الذين يعيشون في المخيمات "محظوظون" لأنهم لا يضطرون إلى دفع الإيجار وبدل الخدمات الأخرى، وربما من المفاجئ أن كثيرين مثل حبيب تقدموا بطلبات للانتقال إلى المخيمات: **"سأنتقل غداً إذا استطعت، هناك منازل فارغة، ولكن عليك أن تعرف شخص ما للحصول عليها، بدون المحاباة (الواسطة)، لا يمكنك إنجاز أي شيء."**

ومن دون الحصول على عمل لائق[13]، كما وثق المجلس النرويجي للاجئين سابقًا، تتراكم التكاليف اليومية. وتعرّف منظمة العمل الدولية العمل اللائق بأنه "العمل المنتج الذي يوفر دخلاً عادلاً وأمنًا في مكان العمل وحماية اجتماعية للعائلات". ويشمل العمل بأجر، فضلا عن العمل الحر. وبالنسبة للاجئين، فإن العمل اللائق "أمر أساسي لقدرتهم على الصمود واعتمادهم على أنفسهم، وهو ما يفيد اللاجئين والاقتصادات والمجتمعات المضيفة على السواء"[14]. وفي حين تعد المستوطنات الحضرية بفرص أكبر، لا يزال اللاجئون في جميع أنحاء كردستان يواجهون عوائق تحول دون العيش والعمل وتحقيق درجة من الاعتماد على الذات. ويتجلى هذا التباين في أي مكان أكثر مما هو في زاخو، التي تقع على بعد 30 دقيقة فقط من الحدود السورية. لقد عاش اللاجئون هنا في كوردستان طوال العقد الماضي أو نحو ذلك، وهم يتصارعون مع جاذبية الوطن التي تتراجع أكثر فأكثر مع مرور كل عام. وعلى عكس اللاجئين في المخيمات، لا توجد أسلاك شائكة تحيط بمنازلهم، ولا توجد شعارات لوكالات الإغاثة ملتصقة حول محيطهم، في ظاهر الأمر، تبدو حياتهم طبيعية. لكن الحياة الطبيعية واللجوء لا يسيران جنباً إلى جنب في كثير من الأحيان. **على الرغم من التحولات المهمة في السياسات في كوردستان والتي سمحت بوضع قانوني مؤقت للاجئين، إلا أن العوائق التي تحول دون الاعتماد على الذات وتعزيز القدرة على الصمود لا تزال موجودة.**

2. الوصول العادل إلى التعليم

"أتريدون أن تروا المستقبل؟ تعالوا في المساء وسترون كيف أن أطفالنا يتسولون ويسرقون ويقاتلون من أجل المال."

منذ عام 2018، عملت سلطات إقليم كوردستان العراق مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتطوير واعتماد سياسة دمج تعليم اللاجئين (REIP)، تركز السياسة على دمج اللاجئين السوريين في المجتمع المضيف من خلال ضمان تعلم الأطفال اللاجئين اللغة الكردية، واتباع نفس المنهج، وتعزيز العلاقات في الفصول الدراسية والحصول على فرص متساوية مثل

أصحاب المحلات التجارية من اللاجئين السوريين يقفون أمام محلاتهم التجارية في منطقة سميل، دهوك. تصوير: أحمد كاكا/المجلس النرويجي للاجئين.

الأطفال الكرد، دخلت سياسة دمج تعليم اللاجئين (REIP)[15] حيز التنفيذ في بداية العام الدراسي 2022.

في حين أن المشاركين في الاستطلاع أيدوا بأغلبية ساحقة فكرة "الاندماج من خلال التعليم"، إلا أن التعلم بلغة مختلفة لا يزال يمثل تحدياً، على الرغم من أن الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين المقيمين في إقليم كوردستان العراق هم من الأكراد، إلا أن هناك مستوى من الأفضلية للتعلم باللغة العربية، وتختلف أسباب ذلك: إذ يرى بعض اللاجئين أنها تظل مرتبطةً بالجذور السورية، بالنسبة لآخرين فمن الأسهل على الوالدين مساعدة أطفالهم باللغة العربية بدلاً من اللغة الكردية، تقول أسماء، وهي أم لطفلين: **"نريد أن يتعلم أطفالنا اللغة العربية لأنها لغة أجدادهم. قد لا نتمكن أبداً من العودة إلى سوريا، لكننا نأمل أن يتمكن أطفالنا من العودة يوماً ما."**

ونتيجة لذلك، اختار بعض الآباء في العام الماضي الامتناع عن إرسال أطفالهم إلى المدارس، احتجاجاً على التغيير في مناهج اللغة العربية[16]. وبدلاً من ذلك، أرسل بعض اللاجئين أطفالهم إلى مدارس العراقيين النازحين داخلياً حيث يتم التدريس باللغة العربية. علاوة على ذلك، تظل جودة التدريس مدعاة للقلق: **"لا يحصل المعلمون على أجور كافية، أو لا يتقاضون أجورهم على الإطلاق، لذا ليس لديهم أي حافز للمحاولة... وإذا لم يذهب أطفالنا إلى مدرسين خصوصيين، فلن ينجح أحد".**

تعد التحديات المجتمعية المتعلقة بتعميم سياسة دمج تعليم اللاجئين (REIP) أكثر بروزاً في المناطق الحضرية. وفي المناقشات، شعر المشاركون أن الأطفال في المخيمات هم في وضع أفضل للتعلم، مع إمكانية الوصول إلى برامج التعلم السريع التي تقدمها المنظمات غير الحكومية.

كما هو الحال في جميع أنحاء العالم, يعتقد الآباء أن التعليم هو المفتاح لمستقبل أطفالهم, وأنه يفتح الباب أمام الإعتماد على الذات والحرية. وفي إقليم كوردستان العراق, لا يختلف اللاجئون السوريون عن ذلك. حيث تقول نعيمة: **"هذا لا يتعلق بنا، فقد أمضينا حياتنا في السعي، إنما يتعلق بأطفالنا. التعليم هو أكثر من مجرد فصول دراسية. أطفالنا ليس لديهم ميدان ليلعبوا فيه، وهم لا يتعلمون المهارات التي تساعدهم في الحصول على عمل."**

حبيب، أب لطفلتين، يريد أن تحظى بناته بحياة أفضل مما عاش هو: "نحن نوفر كل ما في وسعنا لنمنح أطفالنا أفضل تعليم. نحاول أن نرسل أطفالنا إلى الجامعة، ولكن بعد ذلك يتخرجون ويضطرون إلى العمل في نفس الوظائف التي نقوم بها، لن يوظفهم أحد."

ورغم أن سياسة دمج تعليم اللاجئين (REIP) تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أن السياسة المنعزلة لا تكفي لتعزيز الاعتماد على الذات. ولا تزال الغالبية العظمى من السوريين مجبرين على العثور على عمل في القطاع غير الرسمي، وأولئك الذين يلتحقون بالتعليم العالي يُتركون أمام مستقبل غامض. تقول مريم, 31 عاماً: "أتريدون أن تروا المستقبل؟ تعالوا في المساء وسترون كيف أن أطفالنا يتسولون ويسرقون ويقاتلون من أجل المال."

3. التوظيف الرسمي والدخل:

"ليس هناك أي فائدة من الذهاب إلى المحكمة، فذلك مضيعة للوقت والمال والطاقة، سأموت بحلول وقت النظر في القضية."

طلاب صغار في طريقهم إلى المدرسة في مخيم دوميز1، محافظة دهوك. تصوير: أحمد كاكا/المجلس النرويجي للاجئين.

ويسعى الاعتماد على الذات، والذي يُعرف على نطاق واسع على أنه قدرة اللاجئين على تلبية احتياجاتهم الإجتماعية والإقتصادية بشكل مستدام، إلى الإنتقال من الإعتماد على المساعدات الإنسانية إلى دمج اللاجئين في الاقتصادات الرسمية القائمة. ولسوء الحظ، على الرغم من الأدلة التي تشير بشكل كبير إلى فوائد الإدماج الاقتصادي[17]، فإن السياق المؤسسي للمجتمعات المضيفة عادة ما يقيد المسارات القانونية لتوظيف اللاجئين. ونتيجة لذلك، يضطر اللاجئون في كثير من الأحيان إلى البحث عن عمل غير رسمي مما يعرضهم لظروف عمل استغلالية والافتقار إلى العمل اللائق والكريم والأجور الهامشية وسبل العيش غير المستدامة والتوتر مع المجتمعات المحلية.

في حين أن الوصول إلى العمل الرسمي يعد عنصراً أساسياً في الإعتماد على الذات، **فإن 5 بالمائة فقط من المشاركين البالغ عددهم 546 مشاركاً قد حصلوا على عمل رسمي.** 34 بالمائة من المشاركين يعملون في القطاع غير الرسمي بينما البقية عاطلون عن العمل. وفي حين أن عدداً قليلاً من اللاجئين قد قاموا بإضفاء الطابع الرسمي على عقود التوظيف، فإن الغالبية العظمى من المشاركين في مناقشات مجموعة التركيز أشاروا إلى سرقة الأجور والتمييز والإستغلال كممارسات طبيعية، إلى جانب الآثار الثانوية للتوتر الإجتماعي بين اللاجئين والسكان المضيفين. تقول ريزان، 37 عاماً: **"باعتباري سورية، أحصل على 30,000 دينار عراقي مقابل وظيفة يتقاضى العراقي عليها 50,000دينار عراقي، ثم يلقى اللوم عليّ لأنني خفضت الأجر... أنا فقط أحاول إعالة أسرتي، فماذا علي أن أفعل؟"**

بشكل عام، لا يزال اللجوء القانوني لسرقة الأجور بعيداً عن متناول السوريين، ومعظم العاملين في القطاع غير الرسمي. وفي حين يمكن حل النزاعات في المحاكم، أو من خلال وسائل غير رسمية مثل الوساطة، إلا أن القليل من اللاجئين يختارون أياً منهما. وبحسب رفيق، الذي تم فصله مؤخراً من أحد المطاعم دون سبب: **"لا فائدة من الذهاب إلى المحكمة، فذلك مضيعة للوقت والمال والطاقة. سأموت بحلول وقت النظر في القضية."**

من الناحية النظرية، يمكن للاجئين السوريين العمل في القطاع الخاص، على الرغم من فرض حصة أقصاها 25 بالمائة من الاجانب بما في ذلك اللاجئين بموجب قرار مجلس وزراء إقليم كوردستان رقم 172 الصادر في 20 أيلول 2022. اعتبارا من ايلول 2023 لا يُسمح للاجئين بالعمل في القطاع العام، أو فتح حسابات مصرفية. وعلى الرغم من أن الأبحاث أشارت إلى أن قرار الحصص من قبل الحكومة تم اتخاذه لتقليل التوترات بين اللاجئين والمجتمع المضيف، إلا أن التصورات على أرض الواقع تشير إلى وجود بعض التوترات.[18] ربما بسبب النقص العام في الفرص في منطقة كوردستان العراق، غالبا ما تلوم المجتمعات المضيفة اللاجئين والعراقيين النازحين داخليا على نقص فرص العمل وانخفاض الأجور.

ونظراً لقلة الفرص، اتخذ بعض اللاجئين تدابير مبالغ فيها ومحفوفة بالمخاطر لإعالة أسرهم. وإعترف أحد اللاجئين بأنه يعمل في بعض الأحيان كسائق سيارة أجرة و"ينقل الأشخاص بشكل غير قانوني، ولكن في حالة وقوع أي حادث، فإننا معرضون لخطر الغرامة أو مصادرة الترخيص أو حتى الذهاب إلى السجن". في إقليم كوردستان العراق، يُسمح للاجئين فقط بالحصول على رخص قيادة خاصة، ويتم إستبعادهم من التقدم للحصول على تراخيص تسمح لهم بتشغيل خدمات سيارات الأجرة.

كما أن الدخل في مجتمع اللاجئين السوريين منخفض أيضاً، حيث تفيد التقارير أن 61 بالمائة (3 من كل 5) يكسبون أقل من 200 دولار أمريكي شهرياً. وهذا أقل من الحد الأدنى للأجور البالغ 293 دولاراً أمريكياً الذي حدده مجلس الوزراء العراقي بموجب المادة 63 من قانون العمل العراقي لعام 2015.[19] ومع ذلك، بما أن معظم اللاجئين السوريين يعملون في القطاع غير الرسمي، فلا توجد في كثير من الأحيان عقود مكتوبة يمكن تنفيذها.

بالإضافة إلى ذلك، لا يستطيع اللاجئون السوريون امتلاك عقار، ويمكنهم فقط الحصول على ترخيص للأعمال الصغيرة. وفي كثير من الأحيان، يؤدي هذا إلى قيام اللاجئين باللجوء الى العراقيين ككفيل وسيط، مما قد يؤدي إلى نزاعات على السكن والأراضي والممتلكات. بحسب حميد, 43 عاماً، أحد مختاري مدينة وار: **"لقد باع البعض منا أراضي في سوريا لشراء شقق عن طريق العراقيين، لكننا نعتمد على رأفتهم وحسن نيتهم. وقد إشترى البعض شققاً ثم قام الكفيل العراقي ببيعها. لسوء الحظ، لا نشعر أن المحكمة ستستمع إلينا, ومحاولة اللجوء إلى النظام تعني إنفاق المزيد من الأموال التي لا نملكها."**

كما أن المديونية تشكل مشكلة أيضاً. **أفاد 77 بالمائة من اللاجئين أنهم مدينون حالياً، وأن كل فرد من المشاركين قد إقترض أموالاً في وقت ما من العام الماضي.** عادة، يقترض اللاجئون إما من أفراد المجتمع الآخرين، أو من مقرضي الأموال في دهوك. يتم الإقتراض وفقاً لجدول شهري مع ضمانات باهظة: **"كل شهر، أذهب إلى دهوك للاقتراض. عندما أذهب، أسدد ما أدين به من الشهر الماضي وأترك ورائي شيئاً ثميناً – عادة مجوهرات. في بعض الأحيان، نقترض مجموعة منا المال معاً، ثم نسدده معاً."**

لا يقتصر الدين المالي في مجتمع اللاجئين السوريين على المستوى الفردي فحسب، بل هو موجود على مستوى المجتمع. معظم المحلات التجارية في المخيمات، والتي غالباً ما يديرها سوريون ويملكها عراقيون، كانت تحتوي على دفاتر ملاحظات تحتوي على أسماء المدينين وتفاصيل الإتصال بهم. يقترض اللاجئون في المقام الأول لتغطية نفقاتهم، وفي بعض الأحيان لتغطية نفقات طبية غير متوقعة، أو لفرص العمل الناشئة. **بالنسبة لكليهما، فإن الطبيعة الدورية للديون تعني أن اللاجئين عالقون في إنعدام الأمن المالي الدائم مما يجعلهم عُرضة للاستغلال.**

يشعر السوريون في كوردستان على نحو متزايد بحدود الترحيب. الشباب الذين نشأوا في المنطقة وتخرجوا من الجامعات محرومون من العمل بسبب وضعهم كلاجئين. ومن ناحية أخرى، فإن المجتمعات المضيفة التي تواجه أيضاً وطأة الإنكماش الإقتصادي تشهد حصول اللاجئين والنازحين داخلياً على المساعدة من وكالات الإغاثة ومنحهم "معاملة تفضيلية". وكثيراً ما يلوم اللاجئون النازحين داخلياً الذين يستضيفهم إقليم كوردستان العراق على تضاؤل المساعدات، وفي منطقة أظهرت كرماً جديراً بالثناء تجاه كل من اللاجئين والنازحين داخلياً، أدى الافتقار إلى نهج يشمل المجتمع بأكمله إلى لعبة تبادل اللوم وزيادة عدم اليقين لدى الجميع.

محمد من عفرين في سوريا، يعمل ميكانيكياً في ناحية سميل في محافظة دهوك. تصوير: أحمد كاكا/المجلس النرويجي للاجئين.

4. العوائق التي تحول دون الإعتماد على الذات والحلول الدائمة:

يستقبل العراق اللاجئين بموجب قانون اللاجئين السياسي لعام 1971، القانون رقم 51، الذي يمنح اللاجئين السياسيين والعسكريين مزايا مثل الحق في العمل والمساواة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية مثل العراقيين, وبموجب القانون رقم 21 لعام 2009 الصادر عن وزارة الهجرة والمهجرين. ومع ذلك، وكما تظهر تجربة المجتمع السوري، فإن الحماية المقدمة بموجب هذا التشريع تفتقر إلى الاتساق فيما يتعلق بالحقوق والاستحقاقات.

هناك ثلاثة مسارات متكاملة لحل أزمات اللاجئين: العودة الطوعية أو إعادة التوطين أو الاندماج. لسوء الحظ، كما هو الحال مع معظم الإستجابات للاجئين على مستوى العالم، تركز الجهود السياسية والدبلوماسية بشكل كبير على العودة إلى بلدان الأصل. بالنسبة للسوريين، حتى اليوم، لا تزال العودة خياراً غير متاح، مما يضع الزخم على خيارات الاندماج وإعادة التوطين. ومع ذلك، هناك عوائق أمام كلا الخيارين: فالعراق لا يسمح بتجنيس اللاجئين، وخيارات إعادة التوطين متاحة لجزء صغير جداً من اللاجئين.[20]

تماشياً مع إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، هناك ثلاثة خيارات للحلول الدائمة صالحة بنفس القدر. ومع ذلك، فإن خيارات التوطين هذه من حيث الانتقال المادي، هي في حد ذاتها جزء من عملية الحل الدائم، وليست غاية في حد ذاتها. إن تأمين حل دائم هو عملية طويلة الأمد ومعقدة تتمثل في التقليص التدريجي للإحتياجات المتعلقة بالنزوح، مع ضمان قدرة السكان النازحين على المطالبة بحقوقهم بالكامل دون تمييز.

رامز، مزارع من قامشلو، سوريا، يقيم في إقليم كوردستان العراق مع عائلته منذ عام 2012. تصوير: أحمد كاكا/المجلس النرويجي للاجئين.

أدى عدم وجود مسارات بديلة إلى نشوء شعور واسع النطاق باليأس والإحباط بين اللاجئين السوريين في إقليم كوردستان العراق.[21] وكان جميع المشاركين تقريباً يتطلعون إلى إيجاد طريق إلى أوروبا. جميلة, 25 عاماً، تنتظر أن يقوم زوجها باصطحابها وطفلاها إلى ألمانيا: "كل شخص أعرفه يدخر المال للمغادرة. الرقم السحري هو 10,0000 دولار أمريكي". محمد, 18 عاماً، يعمل عاملاً باليومية، وهو واحد من الكثيرين الذين لا يرون مستقبلاً في إقليم كوردستان العراق: "اليوم، غادر 20 شخصاً زاخو. كنت سأغادر معهم، لكن والدي عاجز ويحتاج إلى من يعتني به".

تقريباً كل لاجئ تعامل معه هذا التقرير كانت له عائلات في أوروبا، وكان يعتمد، بطريقة أو بأخرى، على التحويلات ال**مالية. تعتبر تدفقات رأس المال داخل مجتمع اللاجئين السوريين مؤشراً واضحاً على مدى إبتعاد اللاجئين عن الإعتماد على الذات. بالنسبة للاجئين، كما تم توثيقه سابقاً، فإن الدخل غير منتظم إلى حد كبير، ويعتمد على الأجور غير الرسمية والعمل غير النظامي. في حين أن الدخل الشهري يتأرجح عند حو**الي 200 دولار أمريكي، فإن متوسط الإنفاق يبلغ حوالي 300 دولار أمريكي شهرياً. ولتلبية الإحتياجات الأساسية، يضطر اللاجئون إلى الإقتراض، وكثيراً ما يقترضون.

في الوقت نفسه، كوّن السوريون في إقليم كوردستان العراق شعوراً بالإنتماء للمجتمع في المنفى. في مدينة وار في سميل، على سبيل المثال، يشكل اللاجئون 80 بالمائة من السكان البالغ عددهم 1,500 نسمة، وبينما تظهر الروابط المجتمعية في جميع أنحاء المجتمع السوري، فإنها تبدو أكثر وضوحاً في المناطق الحضرية، ومصدراً للدعم المشترك.

"إذا عدت، قد أُقتل. إذا غادرت المخيم، فلن أتمكن من إطعام عائلتي. لذا سأبقى عالقاً".

بصفته شريكًا منفذًا، يقوم المجلس النرويجي للاجئين ببناء ما مجموعه سبعمائة وحدة سكنية في مخيم جويلان، مما يوفر منازل دائمة للاجئين السوريين الذين كانوا يقيمون سابقًا في مخيم بردرش. تصوير: أحمد كاكا/المجلس النرويجي للاجئين

الخلاصة

يعيش معظم اللاجئين في إقليم كوردستان العراق على مسافة قصيرة بالسيارة من منازل أجدادهم في سوريا. وحتى اليوم، بعد مرور 12 عاماً على الأزمة، يعود السوريون للزواج، وأولئك الذين يموتون في كوردستان يُعادون إلى وطنهم ليدفنوا. **في الوقت الحالي، البقاء كلاجئ في كوردستان ليس خياراً مختاراً ولكنه مقبول.**

يقيّم هذا التقرير التقدم المحرز نحو تعزيز الإعتماد على الذات وآفاق الحلول الدائمة للاجئين السوريين في إقليم كوردستان العراق عبر أربعة مواضيع: تأثير انخفاض مساعدات الإغاثة، والوصول العادل إلى التعليم، والحصول على التوظيف الرسمي والدخل، وتصورات اللاجئين حول الإعتماد على الذات والحلول الدائمة. تسلط النتائج الضوء على عوائق محددة أمام أمن الدخل، والوصول إلى التوظيف الرسمي، ومسارات التعلم التي تدعم الاعتماد على الذات.

تشير النتائج إلى تأثير انخفاض مساعدات الإغاثة، والهشاشة الاقتصادية، والحواجز أمام التوظيف الرسمي والتحديات التي تواجه الوصول العادل إلى التعليم. تبرز ثلاثة مواضيع:

قد أثر الانسحاب المستمر لوكالات الإغاثة بشكل حاد على اللاجئين في إقليم كوردستان العراق، مما أدى إلى تدهور الأوضاع في المخيمات. وقد أدى انخفاض الدعم إلى انخفاض الحصص الغذائية ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية. يعد الوصول إلى التعليم إحدى نتائج انخفاض الدعم الإنساني. وفي حين تهدف سياسة إدماج تعليم اللاجئين (REIP) إلى دمج الأطفال اللاجئين السوريين في النظام التعليمي للمجتمع المضيف، فقد تم تحديد المزيد من برامج ما بعد المدرسة باعتبارها ضرورية للأطفال لتعويض ما فاتهم. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الحواجز اللغوية والمخاوف بشأن التعلم باللغة الكردية قائمة، حتى أن بعض الآباء امتنعوا عن إرسال أطفالهم إلى المدرسة بسبب تغييرات المناهج الدراسية.

تنتشر الهشاشة الإقتصادية بين المجتمع السوري في إقليم كوردستان العراق. **يحصل ثلاثة من كل خمسة لاجئين على أقل من 200 دولار شهرياً، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور الذي حدده القانون العراقي.** ويعمل أكثر من نصفهم في القطاع غير الرسمي، ونحو الثلث عاطلون عن العمل. ويكافح غالبية اللاجئين للعثور على عمل رسمي، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات المديونية داخل المجتمع.

وأخيراً، لا تزال الحواجز القانونية والقيود المفروضة على فرص العمل تجبر العديد من اللاجئين السوريين على العمل في القطاع غير الرسمي وغير المنظم. مما يعرضهم لظروف استغلالية، وأجور منخفضة، وتوتر اجتماعي مع المجتمعات المضيفة. ولا يزال اللجوء القانوني لسرقة الأجور غير متاح إلى حد كبير، مما يترك اللاجئين عرضة للإستغلال.

وقد أدت هذه الحواجز مجتمعة إلى زرع اليأس والإحباط بين اللاجئين. كان كل المشاركين تقريباً يعرفون شخصاً شق طريقه إلى أوروبا، وأفاد الشباب على وجه الخصوص أنهم يدخرون أموالهم لمحاولة تهريب أنفسهم إلى الخارج. الهجرة غير النظامية ليست ظاهرة فريدة بالنسبة للسوريين الذين يعيشون في كوردستان، لكن السوريين يشكلون نسبة كبيرة من أولئك الذين يقومون بالرحلات. وحتى منتصف عام 2023، سجل وسط البحر الأبيض المتوسط أكثر من 40 ألف حالة عبور، 17 بالمائة منها للسوريين.[22] ومع الاستقبال الفاتر في أوروبا، وشيوع عمليات الصد والسجن، فإن الإفتقار إلى مسارات الحلول الدائمة المنسقة يعني أن اللاجئين السوريين غالباً ما يشعرون بأنهم مجبرون على الإختيار بين طي النسيان على الأرض أو المخاطر في البحر.

علياء, 32 عاماً، هي واحدة من العديد من السوريين الذين يبحثون عن أي مخرج: **"كل شخص أعرفه يقوم بالإدخار حتى يغادر. نعلم أن هذا غير آمن، وربما هذا خطأ، ولكن بالنسبة لنا، فهو أحد الخيارات القليلة المتبقية. في بعض الأحيان يبدو الأمر وكأن العالم كله ينظر إلينا كأننا مجرمين، لكننا نحاول فقط أن نمنح مستقبلاً لأطفالنا".**

التوصيات

إلى حكومة إقليم كوردستان

• إن تخفيض أو إزالة العقوبات المفروضة على تصاريح الإقامة منتهية الصلاحية سوف يقطع شوطاً طويلاً في تخفيف التحديات المالية للاجئين. بشكل عام، يبدو أن الإقامات منتهية الصلاحية هي نتيجة لتراكم القضايا، مما يؤدي غالباً إلى اضطرار اللاجئين إلى دفع غرامات يومية باهظة.

• دعم زيادة فرص حصول اللاجئين على المساعدة القانونية. بالتعاون مع الشركاء في المجال الإنساني، يمكن أن يشمل ذلك إنشاء مكاتب قانونية متنقلة في مخيمات اللاجئين والمناطق الحضرية لتقديم التوجيه بشأن تجديد الإقامة وطلبات الجنسية والمسائل القانونية الأخرى.

• من شأن التغييرات في السياسات الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على العمل والإستثمار أن تقطع شوطا طويلا في تمكين الإعتماد على الذات. ومن شأن إصدار تراخيص سيارات الأجرة للاجئين السوريين أن يتيح فرصاً في شركات

نارين تمسك بذراع والدتها بقوة داخل خيمتهم في مخيم بردرش للاجئين السوريين. تصوير: أحمد كاكا/المجلس النرويجي للاجئين.

خدمات سيارات الأجرة، كما أن السماح للاجئين بفتح الحسابات في المصارف سيضفي الطابع الرسمي على النشاط الاقتصادي.

• بهدف تعزيز سياسة دمج تعليم اللاجئين (REIP)، ينبغي تشجيع الوكالات الإنسانية على إطلاق برامج معجلة باللغة الكردية لضمان الإندماج الفعال في نظام التعليم الرسمي.

• يتعرض الأطفال من أصل سوري المولودين في العراق لخطر إنعدام الجنسية ويحتاجون إلى حلول سياسية تدعم إصدار شهادات الميلاد والإقامات.

• في حين أن قانون العمل يحظر الممارسات التمييزية ضد اللاجئين في مكان العمل، إلا أن هناك حاجة إلى إنفاذ أقوى لتهيئة بيئة مواتية.

إلى المنظمات غير الحكومية الإنسانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

• بالتوازي مع الدعوة لإستقبال اللاجئين في الغرب، يجب الدفع لتوسيع خيارات إعادة التوطين في بلد ثالث لأفراد المجتمع المستضعفين.

• قيادة الدعوة مع السلطات لتجديد الإلتزامات التي تركز على الحلول بما يتماشى مع الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود (3RP)، مما يضمن عدم استبعاد اللاجئين السوريين من السعي إلى إيجاد حلول دائمة للنازحين داخلياً.

• الإبلاغ عن أسباب التأخر في إصدار شهادات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إن وجدت، واتخاذ الخطوات اللازمة لتخصيص الموارد لدعم سكان المخيمات والمناطق الحضرية على حد سواء.

إلى الجهات المانحة

• الإستمرار في دعم اللاجئين في إقليم كوردستان العراق، بما في ذلك من خلال البرامج التي توفر بناء المهارات للشباب والمراهقين، والوصول بشكل أكثر إنصافاً إلى الإقتصادات الرسمية، ودعم سُبُل العيش.

• الإستمرار في دعم التنشيط الإقتصادي في إقليم كوردستان العراق، والضغط من أجل الإدماج الاقتصادي للاجئين السوريين كجزء من جهود التعافي والإستقرار الأوسع. بالتوازي, دعم سلطات إقليم كوردستان العراق في التخطيط وتوفير الموارد المالية للمساعدة في الإندماج المحلي للاجئين.

• التنسيق مع ودعم حكومة إقليم كوردستان لتعزيز مسارات التكامل للحد من الهجرة الخطيرة وغير النظامية عبر البحر الأبيض المتوسط.

المراجع

1. UNHCR, 'Refugee Education Integration Policy' Available at: https://help.unhcr.org/iraq/en/education/refugee-education-integration-policy-2/
2. Dana Taib Menmy, 'Iraqi authorities deport three Kurdish refugees to Syria' (The New Arab, 17th July 2023). Available at: https://www.newarab.com/news/iraq-deports-three-kurdish-refugees-syria
3. Wladimir van Wilgenburg, 'Iraqi security forces arrest 70 Syrian Kurdish refugees' (Kurdistan24, 18th July 2023). Available at: https://www.kurdistan24.net/en/story/31976
4. Under international human rights law, the principle of non-refoulement guarantees that no one should be re- turned to a country where they would face torture, cruel, inhuman or degrading treatment or punishment and other irreparable harm. See for example, Article 33(1) of the 1951 Convention relating to the Status of Refugees Refugee Convention and Article 3(1) of the 1984 Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment.
5. Surveys were conducted in six locations: Domiz I and Domiz II, Gawilan, Bardarash, Zakho and Summel.
6. Inter-agency Standing Committee, 'IASC Framework on Durable Solutions for Internally Displaced Persons' (5th April 2010). Available at: https://interagencystandingcommittee.org/other/iasc-framework-durable-solutions-internally-displaced-persons
7. UNHCR and UNDP, 'Regional Refugee and Resilience Plan (3RP)'. Available at: https://globalcompactrefugees.org/good-practices/regional-refugee-and-resilience-plan-3rp
8. UNHCR, 'Durable Solutions' (31st December 2022). Available at: https://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2023/01/Durable_Solutions_Dec2022_.pdf
9. NRC, 'What About Us?: Youth Inclusion in the Rohingya response' (2022). Available at: https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/what-about-us/what-about-us-youth-inclusion-in-the-rohingya-response.pdf
10. Iraqi Labour Law No. 37 of 2015. Available at: https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/MONOGRAPH/96652/114261/F-218842884/IRQ96652%20Eng.pdf (unofficial translation).
11. World Food Programme, 'Syrian refugees in Iraq will lose access to basic foods without urgent funds' (17th May 2022). Available at: https://www.wfp.org/news/syrian-refugees-iraq-will-lose-access-basic-foods-without-urgent-funds
12. "Maktoumeen are Syrian Kurds excluded from the Syrian Civil Registry because they were not recorded during the 1962 census. Their stay in Syria is considered illegal and they have no pathway to claim Syrian nationality. Prior to the Syrian conflict and the advent of the Syrian Self-Administration in northeast Syria (who do not distinguish between citizens and non-citizens), maktoumeen could not access public services and needed security permission to travel between cities in Syria." NRC, Understanding statelessness among Syrian refugees in the Kurdistan Region of Iraq (28 August 2022). available at Understanding statelessness among Syrian refugees in the Kurdistan Region of Iraq | NRC
13. NRC, 'Closing the Gap' (14th February 2022). Available at: https://www.nrc.no/resources/reports/closing-the-gap/
14. ILO, 'Employment and decent work in refugee and other forced displacement contexts: Compendium of ILO's lessons learned, emerging good practices and policy guidance' (3rd December 2020). Available at: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/publication/wcms_763174.pdf
15. UNHCR, 'Refugee Education Integration Policy' Available at: https://help.unhcr.org/iraq/en/education/refugee-education-integration-policy-2/
16. North Press Agency, 'Syrian refugees in KRI abstain from sending children to schools' (20th September 2022). Available at: https://npasyria.com/en/84222/
17. OECD, Migration Policy Debates, 'Is Migration Good for the Economy?' (May 2014). Available at: https://www.oecd.org/migration/OECD%20Migration%20Policy%20Debates%20Numero%202.pdf
18. Abdullah Omar Yassen, (2022) A new asylum law for the KRI and Iraq: Reality or wishful thinking?. International Migration, 61(1), 168–183. Available at: https://doi.org/10.1111/imig.13046
19. Iraqi Labour Law No. 37 of 2015. Available at: https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/MONOGRAPH/96652/114261/F-218842884/IRQ96652%20Eng.pdf (unofficial translation).
20. UNHCR, 'Refugee Data Finder' https://www.unhcr.org/refugee-statistics/
21. Abdullah Omar Yassen, (2019) the prospects for durable solutions for Syrian refugees in the Kurdistan region of Iraq: a case study of Erbil governorate camps. Refugee Survey Quarterly, 38, 448–469.
22. North Press Agency, 'Illegal migration to Europe hit record level – EU agency' (16th May 2023). Available at: https://npasyria.com/en/98058/#:~:text=The%20Central%20Mediterranean%20route%20alone,number%20recorded%20on%20all%20routes.

NORWEGIAN
REFUGEE COUNCIL